

سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة على الأسهم في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار

14 مارس 2024

1. المبادئ التوجيهية العامة للتصويت بالوكالة

تتولى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار والشركات التابعة لها¹ التصويت بالوكالة بطريقة حكيمة وجادة، وبما يخدم مصالح العملاء على أفضل وجه وفقاً للواجبات الائتمانية، بما في ذلك المستفيدين والمشاركين في خطط مزايا العميل التي تدير الشركات التابعة الأصول بها، وذلك بما يتوافق مع هدف تعظيم عوائد الاستثمارات على المدى الطويل ("معياري وكالة العميل") وهذه السياسة.²

تتبع شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار نهجاً غير مركزي إزاء إدارة الاستثمار، حيث تضم فرق استثمارات مستقلة. وعلى هذا النحو، تمثل هذه السياسة دليلاً توجيهياً لفرق الاستثمار في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، حيث تتناول مجموعة كبيرة من القضايا ومعايير التصويت العام على المقترحات المقدمة في أغلب الأحيان.

تسعى فرق الاستثمار في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار إلى دمج هذه السياسة مع الأهداف الاستثمارية وتوقعات العملاء، وذلك باستخدام أصولهم لتشجيع شركات المحافظ على تعزيز قيمة المساهمين على المدى الطويل، وتقديم مستوى عالٍ من الشفافية، بحيث تتمكن أسواق الأسهم من تقييم أصول الشركات تقييمًا مناسبًا.

وعلى هذا النحو، تسعى فرق الاستثمار في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار إلى اتباع معايير وكالة العميل مع كل عميل. وفي بعض الأحيان، قد يؤدي ذلك إلى تقسيم الأصوات، على سبيل المثال: عندما يكون للأدوات/المنتجات والعملاء مصالح اقتصادية و/أو أولويات مختلفة، والتي تنعكس في اختصاصاتهم فيما يتعلق بمحصلة التصويت على مسألة معينة.

التصويت بالوكالة لبعض الشركات غير الأمريكية - التصويت
قد ينطوي التصويت بالوكالة للشركات التي تقع في بعض الولايات القضائية على مشكلات متعددة قد تعيق أو تمنع القدرة على تصويت الوكلاء، أو تنطوي على تكاليف باهظة. تشمل هذه المشكلات، ما يأتي على سبيل المثال وليس الحصر: (1) كتابة بيانات الوكالة وأوراق الاقتراع بالوكالة بلغة غير اللغة الإنجليزية. (2) الإخطار غير المناسب و/أو في غير حينه واجتماعات المساهمين.

(3) القيود المفروضة على قدرة المساهمين خارج الولاية القضائية لجهة الطرح للمؤسسة على التصويت. (4) متطلبات التصويت بالوكالة الشخصية، (5) فرض قيود على بيع الأوراق المالية لفترة زمنية مع اقتراب اجتماع المساهمين. (6) متطلبات تزويد الوكلاء المحليين بتوكيل رسمي لتسهيل تعليمات التصويت

الخاصة بنا. ونتيجة لذلك، فإننا نصوت بالوكالة للعملاء غير الأمريكيين على أساس بذل أفضل الجهود الممكنة فقط، بعد الموازنة بين تكاليف ومزايا تصويت هؤلاء الوكلاء بما يتسق مع معايير الوكالة لدى العميل. يُحتفظ بشركة إنستيتوشنال شير هولدر سيرفيس ("ISS") لتقديم المساعدة فيما يتعلق بالتصويت بالوكالة لغير الأمريكيين.

إقراض الأوراق المالية: يجوز لصناديق مورغان ستانلي أو أي أداة استثمارية أخرى ترعاها أو تديرها أو تنصح بها أي شركة تابعة لها؛ المشاركة في برنامج إقراض أوراق مالية من خلال مزود خارجي. وتُنقل حقوق التصويت بشأن الأسهم التي طُرحت إلى المقترض، ومن ثم، لا يحق للمقرض (أي صناديق مورغان ستانلي أو أي أداة استثمارية أخرى ترعاها أو تديرها أو تنصح بها أي شركة تابعة لمورغان ستانلي لإدارة الاستثمار) التصويت على الأسهم المقرضة في اجتماع الشركة.

ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن أن يطلب مدير المحفظة سحب الأسهم لأغراض التصويت. في هذه الحالة، سيكون التعامل مع طلبات السحب وفق أفضل جهد ممكن.

أ. المسائل الروتينية

نؤيد بشكل عام مقترحات الإدارة الروتينية، وفيما يأتي أمثلة لمقترحات الإدارة الروتينية:

• اعتماد البيانات المالية وتقارير مراجعي الحسابات إذا قُدمت دون تحفظات من مراجع الحسابات.

• التحديث العام/التعديلات التصحيحية على الميثاق والنظام الأساسي أو اللوائح، ما لم نرَ أن هذه التعديلات سوف تؤثر في حقوق المساهمين.

ترتبط معظم المقترحات بعقد الاجتماع السنوي، مع الاستثناءات الآتية: نرفض بشكل عام المقترحات المرتبطة بـ"صفقات الأعمال الأخرى التي قد ترد قبل الاجتماع" والطلبات المفتوحة للتأجيل. ومع ذلك، إذا حددت الإدارة بشكل واضح سبب طلب التأجيل، وأن التأجيل المطلوب سيؤدي إلى تسهيل تمرير اقتراح يمكن دعمه بموجب هذه السياسة (أي معاملة مؤسسية غير متنازع عليها)، فسوف نؤيد

¹ تشمل كيانات شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار المشمولة بسياسة وإجراءات التصويت بالوكالة على الأسهم ("السياسة") ما يلي في

الوقت الحالي: مورغان ستانلي إيه آي بي إل بي (AIP GP LP)، مؤسسة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، شركة مورغان ستانلي المحدودة لإدارة الاستثمار، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، شركة إدارة الصناديق المحدودة بمورغان ستانلي لإدارة الاستثمار (إيرلندا)، مورغان ستانلي آسيا المحدودة، شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار (اليابان) المحدودة، مكتب مورغان ستانلي لإدارة الاستثمارات، وشركة مورغان ستانلي آي تيون فانس سي إل أو مانجر، ومورغان ستانلي آي تيون فانس سي إل أو سي إم وشركة فاند لوجيد إس آيه إس (كل شركة من هذه الشركات تمثل شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، ويُشار إليها مجتمعة بـ "الشركات التابعة

لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار" أو "نحن" على النحو الوارد أدناه).

² لا تنطبق هذه السياسة على سلطة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار في ممارسة بعض حقوق اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمارات في القروض وأدوات الدخل الثابت الأخرى (يُشار إليها إجمالاً باسم "أدوات الدخل الثابت") وبشكل خاص، ذلك، تنطبق سياسة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار لممارسة الموافقات المرتبطة بأدوات الدخل الثابت على ممارسة الشركة للسلطة التقديرية أو خدمات إدارة الاستثمار الأخرى وفق نطاق الصلاحيات الممنوحة للشركة لممارسة الموافقات فيما يتعلق بأي أدوات دخل ثابت محفظتها

بحكم المصلحة الاقتصادية للأغلبية، نقلل التوقعات بشأن استقلالية المجلس، على الرغم من أننا نرى أن وجود أعضاء مستقلين يمكن أن يكون مفيداً، وبخاصة في أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، وفي بعض الأحيان قد نحجب الدعم أو نصوت ضد مرشح على أساس أن المجلس أو لجانه غير مستقلة بشكل كافٍ. ومع ذلك، في الأسواق التي لا يكون فيها استقلال مجلس الإدارة هو القاعدة، فإننا ننظر في عوامل أخرى، مثل ما إذا كان مجلس إدارة الشركة يضم أعضاء مستقلين من المتوقع أن يعتنوا بمصالح المساهمين من الأقليات.

2. نضع في حسابنا حجب الدعم عن مرشح أو التصويت ضده إذا كان هذا المرشح تابعاً لمساهم ذي أغلبية لديه تمثيل في مجلس الإدارة لا يتناسب مع مصالحه الاقتصادية.

ج. استناداً إلى معايير السوق، نأخذ في الحسبان حجب الدعم أو التصويت ضد المرشح المهتم بترشيح نفسه أو الذي يرشح نفسه للانتخابات بصفته عضواً في لجنة التعويضات/ المكافآت بالشركة أو لجنة الترشيح/ الحوكمة، أو لجنة مراجعة الحسابات.

د. نضع في الحسبان حجب الدعم أو التصويت ضد المرشح إذا كانت المدة المرشح لها طويلة للغاية. ننظر في هذه المسألة وفقاً للسمات الخاصة بالسوق.

هـ. نضع في الحسبان حجب الدعم أو التصويت ضد المرشح إذا رأينا عدم كفاية التجديد لمجلس الإدارة (حركة الموظفين)، لا سيما في سياق استمرار الأداء الضعيف للشركة. وكذلك إذا لم يأخذ مجلس الإدارة المسائل المتعلقة بالتنوع بين أولوياته، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر النوع والعرق في تشكيل مجلس الإدارة.

و. نضع في الحسبان حجب الدعم أو التصويت ضد المرشح الذي يترشح للانتخابات إذا لم يتخذ المجلس إجراءات لتنفيذ ممارسات الحوكمة المقبولة بشكل عام، والتي يُجرى اختبار "الخط الساطع" له. فعلى سبيل المثال، في سياق الأسواق الأمريكية، سوف يُنظر إلى الإخفاق في القضاء على تكتيك التحكم الآلي أو الاستيلاء المعادي للأسهم على أنها أساس لمعارضة مرشح أو أكثر من المرشحين الحاليين.

ز. في الأسواق التي تشجع الخبراء الماليين المعينين في لجنة مراجعة الحسابات، نهتم بالتصويت ضد عضو لجنة مراجعة الحسابات إذا لم يُعَيَّن أعضاء على هذا النحو.

كما ننظر في التصويت ضد أعضاء لجنة مراجعة الحسابات إذا واجهت الشركة مشكلات في إعداد التقارير المالية، و/أو إذا لم يعرض المساهمون على مراجع الحسابات إجراء التصديق.

ح. نعتقد أنه يجب أن يكون لدى المستثمرين القدرة على التصويت على المرشحين الفرديين، ويجوز لهم الامتناع عن التصويت أو التصويت ضد قائمة مرشحين إذا لم نحصل على فرصة للتصويت لمرشحين فرديين.

ط. نضع في حسابنا حجب الدعم أو التصويت ضد المرشح الذي لم يحضر 75% على الأقل من اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة خلال عام محدد دون عذر مقبول. كما ننظر في معارضة المرشحين إذا لم تستوف الشركة معايير السوق بشأن الإفصاح عن الحضور.

طلب التأجيل. لا نؤيد المقترحات التي تسمح للشركات بالدعوة إلى عقد اجتماع خاص بإطار زمني قصير (أسبوعين أو أقل بشكل عام) للمراجعة. نؤيد بشكل عام مقترحات المساهمين التي تدعو إلى إجراءات التصويت السري والجدولة المستقلة لنتائج التصويت.

تدعم شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار استخدام التقنية لعقد اجتماعات المساهمين افتراضياً بالتوازي مع الاجتماعات الفعلية بهدف زيادة مشاركة المستثمرين. إلا أن اعتماد النهج "الافتراضي فقط" من شأنه تقييد النقاش المثمر بين الشركة والمساهمين. ومن ثم، لا تدعم شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بشكل عام المقترحات التي تسعى للحصول على موافقة لعقد اجتماعات المساهمين افتراضياً فقط.

ب. مجلس الإدارة

1. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة: يمكن أن تشمل الأصوات على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة على موازنة مجموعة مختلفة من الاعتبارات. وفي قرارات التصويت، يمكن أن نراعي ما إذا كان لدى الشركة سياسة تصويت بأغلبية الأصوات، والتي نرى أنها تجعل التصويت على عضوية مجلس الإدارة أكثر جدوى. في حالة عدم وجود تنافس بين الوكلاء، ندعم بشكل عام المرشحين لعضوية المجلس، باستثناء ما يأتي:

أ. نأخذ في الحسبان حجب الدعم عن مرشح أو التصويت ضده إذا رأينا وجود تضارب مباشر بين مصالح المرشح ومصالح المساهمين العموميين، بما في ذلك الإخفاق في الوفاء بالمعايير الانتمائية المتعلقة بالعناية، و/أو الولاء. يمكن أن نصوت ضد أعضاء مجلس الإدارة إذا توصلنا إلى أن تصرفات هؤلاء الأعضاء غير قانونية أو غير أخلاقية، أو تتسم بالإهمال. وننظر في التصويت ضد أعضاء مجلس الإدارة بشكل منفرد أو ضد القائمة بالكامل إذا رأينا أن المجلس يتخذ مواقف معادية و/أو يتعامل بشكل غير ملائم مع مشكلات الأداء، أو إذا رأينا أن المجلس يتصرف باستقلالية غير كافية بين المجلس والإدارة، أو إذا رأينا أن مجلس الإدارة لم يتجاوب بشكل كافٍ مع المعلومات الواردة بشأن مسائل الحوكمة الرئيسية أو المسائل المهمة الأخرى التي نرى أنها مهمة للغاية من الناحية المالية.

ب. ننظر في حجب الدعم عن أعضاء مجلس الإدارة المعينين أو التصويت ضدهم إذا لم يستوف مجلس إدارة الشركة معايير السوق بشأن استقلال أعضاء المجلس، أو إذا كنا نعتقد أن استقلالية المجلس غير كافية بشكل أو بآخر. ونشير إلى المعايير السائدة في السوق التي أعلنتها سوق أوراق مالية أو هيئة أخرى بسوق محددة (على سبيل المثال: بورصة نيويورك، أو قواعد ناسداك لمعظم الشركات الأمريكية، والقانون المشترك بشأن حوكمة الشركات في المملكة المتحدة). ومن ثم، بالنسبة إلى الشركة التابعة لبورصة نيويورك دون مساهم مسيطر، نتوقع أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أفراداً مستقلين على النحو المحدد من بورصة نيويورك. وإذا نظرنا إلى معايير السوق على أنها غير كافية، فقد نمتنع عن التصويت استناداً إلى معايير استقلالية أقوى. وبغض النظر عن معايير السوق، فإننا لا ننظر إلى فترة مجلس الإدارة الطويلة بشكل عام فقط كأساس لتصنيف عضو مجلس الإدارة على أنه غير مستقل.

1. وفي الشركة التي يتحكم فيها مساهم واحد أو مجموعة من المساهمين

ي. نضع في حسابنا حجب الدعم أو التصويت ضد المرشح الذي يكون ملتزمًا بشكل مفرط، لا سيما من خلال العمل في عدد كبير من المجالس. تُدرج توقعات السوق في هذا التحليل: بالنسبة إلى مجالس الإدارة الأمريكية، نعارض بشكل عام انتخاب مرشح يعمل في أكثر من أربعة مجالس إدارة لشركات عامة (باستثناء شركات الاستثمار)، أو الرؤساء التنفيذيين للشركات العامة الذين يعملون في أكثر من مجلسين خارجيين نظرًا إلى الالتزام المطلوب من حيث الوقت في وظائفهم الأساسية.

ك. نضع في الحساب حجب الدعم عن المرشح أو التصويت ضده إذا رأينا أن مكافآت المسؤولين التنفيذية ضعيفة، خصوصًا إذا لم تعرض الشركة على المساهمين حقًا منفصلاً في التصويت على أجور المسؤولين التنفيذيين.

2. الاضطلاع بمهام أعضاء مجلس الإدارة: في الأسواق التي يكون فيها إعفاء أعضاء مجلس الإدارة من مسؤولياتهم سنويًا مجرد بند روتيني في جدول الأعمال، فإننا ندعم هذا التوجه بشكل عام. ومع ذلك، فإننا قد نصوت ضد هذا الاضطلاع أو نمتنع عن التصويت عند وجود نتائج خطيرة للاحتيال أو سلوك آخر غير أخلاقي، والذي يتحمل الفرد المسؤولية عنه. ويمثل الاضطلاع السنوي بالمسؤوليات موافقةً من المساهمين على الإجراءات التي سبق الإفصاح عنها والتي اتخذها المجلس خلال العام، وقد يجعل ذلك من الصعب متابعة الإجراءات المستقبلية التي يتخذها المساهمون ضد مجلس الإدارة.

3. استقلالية المجلس: ندعم بشكل عام مقترحات المساهمين الأمريكيين التي تتطلب وجود نسبة محددة (تصل إلى 366%) من أعضاء مجلس إدارة الشركة من الأعضاء المستقلين، والترويج لاستقلالية لجان التدقيق والتعويضات والترشيح/الحوكمة المستقلة.

4. تنوع مجلس الإدارة: نرى أن تنوع مجلس الإدارة يمثل مشكلة جوهرية محتملة من الناحية المالية. ولذلك، ندعم بشكل عام مقترحات المساهمين التي تحث على تنوع عضوية مجلس الإدارة فيما يتعلق بالجنس والعرق أو العوامل الأخرى إذا رأينا أن مجلس الإدارة أخفق في مراعاة هذه العوامل. كما سنضع في الحساب عدم دعم إعادة انتخاب لجنة الترشيح و/أو رئيسها (أو قرارات أخرى عندما لا يكون رئيس لجنة الترشيح جاهزًا لإعادة الانتخاب) إذا رأينا تقدمًا محدودًا في التنوع بين الجنسين، مع توقع، حيثما كان ذلك ممكنًا، وبمراعاة أي خصوصيات للأسواق: أن نسبة تمثيل أعضاء مجلس الإدارة لن تقل عن ثلث أعضاء المجلس، ما لم يوجد دليل على أن الشركة حققت تقدمًا ملموسًا في هذا الجانب. وفي الأسواق التي تتوفر فيها معلومات عن عرق أعضاء مجلس الإدارة، ويكون الحصول عليها قانونيًا، وحيثما يكون ذلك مناسبًا، فإننا سنضع في الحساب عدم دعم إعادة ترشيح رئيس لجنة الترشيح (أو قرارات أخرى عندما لا يكون رئيس لجنة الترشيح جاهزًا لإعادة الانتخاب) إذا كان المجلس يفتقر إلى التنوع العرقي ولم يحدد استراتيجية تنوع موثوقة.

5. التصويت بالأغلبية: ندعم بشكل عام المقترحات التي تطلب أو تتطلب انتهاج سياسات التصويت بأغلبية الأصوات في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، ما دام يوجد حد أقصى للتصويت بالأكثرية في حالة الانتخابات التنافسية المطعون فيها.

6. إمكانية وصول الوكلاء: نضع في الحساب الاقتراحات بشأن إجراءات

إدراج المرشحين من المساهمين، وإدراج هؤلاء المرشحين ببيان الوكالة الخاص بالشركة وفي الاقتراع بالوكالة بالشركة على أساس كل حالة على حدة. وتشمل الاعتبارات حدود المسؤولية، وفترات الاحتفاظ، وعدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يجوز للمساهمين ترشيحهم، وأي قيود على تشكيل المجموعة.

7. تعويضات المرشحين المعارضين: ندعم مقترحات المساهمين الأمريكيين التي صيغت بشكل جيد، التي تنص على تعويض المرشحين المعارضين المنتخبين بمجلس الإدارة، حيث يمكن مراعاة التكلفة التي تحملها المساهمون في انتخاب هؤلاء المرشحين في قرار التصويت على هؤلاء المرشحين.

8. مقترحات لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بشكل متكرر:

في سياق الشركات العامة الأمريكية، ندعم عادةً مقترحات المساهمين والإدارة لانتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة سنويًا ("الرفع السريّة" عن أعضاء مجلس الإدارة)، ومع ذلك، فإننا نعترض استثناءً لهذه السياسة إذا رأينا أن قيمة المساهمين على المدى الطويل قد تتضرر بسبب هذا التغيير في ظل ظروف معينة في الشركة وقت التصويت على هذا المقترح. وعلى النحو الموضح أعلاه، وفيما يتعلق بخارج الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا ندعم بشكل عام المساءلة بشكل أكبر، وذلك عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بشكل متكرر، لكننا ندرك أن الكثير من الأسواق تبني مددًا أطول، وذلك لأسباب وجمة في بعض الأحيان بالنظر إلى جوانب أخرى في السياق القانوني لانتخاب مجالس الإدارات.

9. التصويت التراكمي: ندعم بشكل عام المقترحات الخاصة بإلغاء التصويت التراكمي في الأسواق الأمريكية (حيث ينص التصويت التراكمي على أنه يجوز للمساهمين تركيز أصواتهم على مرشح واحد أو مجموعة من المرشحين، وهو نظام في مقدوره تمكين كتلة الأقلية من الحصول على تمثيل بمجلس الإدارة). لن ندعم المقترحات الأمريكية بتبني التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بشكل عام.

10. الفصل بين مناصبي الرئيس والمدير التنفيذي: نصوت على مقترحات المساهمين التي تنادي بالفصل بين مناصبي الرئيس والمدير التنفيذي و/أو تعيين رئيس مستقل، والذي يعتمد جزئيًا على الممارسة السائدة في أسواق محددة، نظرًا إلى اختلاف سياقات تلك الممارسة. وفي الكثير من الأسواق غير الأمريكية، ننظر إلى الفصل بين المناصب بصفتها ممارسةً عاديةً للأسواق، وندعم تقسيم الأدوار في ذلك السياق. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ننظر في هذه المقترحات حسب كل حالة على حدة، مع مراعاة جملة أمور، من بينها الهيكل الحالي لقيادة مجلس الإدارة، وأداء الشركة، وأي دليل على المخاطر المتصورة بأن السلطة تتركز بشكل مفرط في يد فرد واحد.

11. سن تقاعد أعضاء مجلس الإدارة وفترات الولاية القصوى: يجري التصويت على المقترحات التي تحدد أو توصي بوضع سنٍ لتقاعد أعضاء مجلس الإدارة أو فترات الولاية القصوى لأعضاء المجلس على أساس كل حالة على حدة، ويشمل ذلك النظر في أداء الشركة، ومعدل التجديد لأعضاء مجلس الإدارة، والأدلة على عمليات التقييم الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة، وأي مؤشرات على تحصيل مكائهم.

12. مقترحات تحديد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة و/أو زيادة تعويضات

المسؤولين:

ندعم بشكل عام تلك المقترحات، بشرط أن يكون الفرد مؤهلاً فقط إذا لم يتصرف بسوء نية أو بإهمال جسيم أو بعدم اكتراث نحو مهامه.

ج. مجالس مراجعي الحسابات القانونيين

يؤدي مجلس مراجعي الحسابات القانونيين، الذي يعمل باستقلالية عن مجلس الإدارة الرئيس، دورًا في حوكمة الشركات في عدة أسواق، حيث ينتخب المساهمون هذا المجلس لضمان الامتثال لمعايير المحاسبة والمعايير القانونية وكذلك النظام الأساسي للشركة. كما نصوت بشكل عام لصالح مرشحي مراجعي الحسابات القانونيين إذا استوفوا معايير الاستقلالية. وبالنسبة إلى الأسواق التي تتطلب الإفصاح عن حضور مراجعي الحسابات القانونيين الداخليين، فإننا ننظر في التصويت ضد المرشحين لهذه المناصب الذين لم يحضروا 75% على الأقل من الاجتماعات في العام السابق. كما ننظر في معارضة المرشحين إذا لم تستوفِ الشركة معايير السوق بشأن الإفصاح عن الحضور.

د. صفقات الشركات ومعارك التصويت بالوكالة

ندرس المقترحات المرتبطة بصفقات الاندماج والاستحواذ وصفقات الشركات الخاصة الأخرى (مثل الاستحواذ والأرباح المفاجئة، وبيع الأصول، وإعادة التنظيم، وإعادة الهيكلة وإعادة الرسملة) على أساس كل حالة على حدة لصالح الصندوق أو حساب آخر. وعادة ما تُدعم مقترحات الاندماج أو الصفقات الكبيرة الأخرى التي تكون مناسبة ومعتمدة من مقدمي الأبحاث، وذلك ما دام لا يوجد اعتراض من مدير المحفظة. كما نحلل أيضًا تناقضات الوكلاء على أساس كل حالة على حدة.

هـ. التغييرات في هيكل رأس المال

1. ندعم بشكل عام ما يأتي:

- تهدف مقترحات الإدارة والمساهمين إلى القضاء على حقوق التصويت غير المتكافئة، مع افتراض المعاملة الاقتصادية العادلة لفئات الأسهم التي نحتفظ بها.
- مقترحات الإدارة الأمريكية لزيادة إصدار الفئات الحالية من الأسهم العادية (أو الأوراق المالية القابلة للتحويل إلى أسهم عادية) في حالة: (1) وجود هدف أعمال واضح يمكننا دعمه، ويكون عدد الأسهم المطلوبة معقولاً بالنسبة إلى الغرض الذي طُلب إصدار الأسهم لأجله، و/أو (2) لا يتجاوز الإصدار 100% من الأسهم المسموح بها حاليًا، واستحقاق 30% على الأقل من إجمالي التفويض الجديد (ننظر في المقترحات التي لا تفي بهذه المعايير على أساس كل حالة على حدة).

- مقترحات الإدارة الأمريكية لإنشاء فئة جديدة من الأسهم الممتازة أو لإصدار أسهم ممتازة بما يصل إلى 50% من رأس المال المصدر، ما لم تكن لدينا مخاوف بشأن استخدام الصلاحيات لأغراض مضادة للاستحواذ.

- المقترحات في الأسواق غير الأمريكية التي نرى أنها تحد بشكل معقول من إمكانية إضعاف المساهمين الحاليين. ويتمثل أحد الاعتبارات الرئيسية فيما إذا كان لدى المساهمين الحاليين حقوق وقائية لأي إصدار بموجب

اقترح لصلاحية إصدار أسهم دائمة أم لا. وننظر بشكل عام في التوجهات الخاصة بالسوق عند اتخاذ تلك القرارات، فعلى سبيل المثال: في سوق المملكة المتحدة عادة ما تتبع إرشادات رابطة شركات التأمين البريطانية، على الرغم من إمكانية النظر في العوامل الخاصة بالشركة، والتي قد تقودنا في بعض الأحيان إلى التصويت ضد مقترحات إصدار الأسهم حتى إذا كانت تفي بتوجهات رابطة شركات التأمين البريطانية.

- مقترحات الإدارة للسماح بخطط إعادة شراء الأسهم، باستثناء بعض الحالات التي نرى خلالها عدم كفاية الضمانات للحماية من استخدام الإصدار لأغراض مضادة للاستحواذ.
- مقترحات الإدارة لتقليل عدد الأسهم العادية أو الممتازة المُصرح بها، أو لإلغاء فئات الأسهم الممتازة.
- مقترحات الإدارة لتفعيل تجزئة الأسهم.
- مقترحات الإدارة لتفعيل تجزئة الأسهم العكسية إذا خفضت الإدارة بشكل تناسبي مقدار الأسهم المُصرح به المنصوص عليه في ميثاق الشركة. سوف تُعتمد تجزئة الأسهم العكسية التي لا تُعدّل بشكل تناسبي مع مقدار الأسهم المُصرح به بشكل عام إذا كانت الزيادة الناتجة في الأسهم المُصرح بها تتزامن مع المبادئ التوجيهية للوكيل والمنصوص عليها أعلاه فيما يخص زيادة الأسهم العادية.
- مقترحات دفع أرباح الإدارة، باستثناء الحالات التي نرى فيها أن مدفوعات الشركة للمساهمين غير كافية.

2. نعارض بشكل عام ما يأتي (بغض النظر عن دعم الإدارة):

- مقترحات إضافة فئات أسهم التي من شأنها أن تقلل بشكل كبير من مصالح تصويت المساهمين الحاليين.
- مقترحات زيادة عدد الأسهم المُصدرة أو المُصرح بها بفئات الأسهم الحالية التي خُفضت قيمتها بشكل غير معقول، لا سيما إذا لم تكن هناك حقوق وقائية للمساهمين الحاليين. ومع ذلك، واستنادًا إلى ممارسات السوق، ننظر في التصويت لصالح المقترحات التي تمنح تفويضًا عامًا لإصدار أسهم لا تخضع لحقوق وقائية إذا كانت الصلاحيات محدودة.
- المقترحات التي تسمح بإصدار الأسهم بسعر أقل من أسعار السوق، إلا إذا كانت صلاحية هذا الإصدار عند الحد الأدنى، أو إذا كان هناك وضع خاص نعتقد أنه يبرر هذا الإصدار (كما قد يكون الحال على سبيل المثال في شركة تعاني من ضغط شديد وخطر الإفلاس).
- المقترحات المرتبطة بالتغييرات في الرسملة بنسبة 100% أو أكثر.

ننظر في مقترحات المساهمين على أساس كل حالة على حدة لزيادة نسب توزيع الأرباح في ضوء ممارسات السوق ونقاط الضعف المتوقعة في السوق، علاوة على سجل مدفوعات الشركة والظروف الراهنة. على سبيل المثال: ندرك في الوقت الحالي أن انخفاض المدفوعات للمساهمين يمثل مصدر قلق في بعض الشركات اليابانية، لكن يمكن عد نسبة انخفاض المدفوعات مناسبةً لشركة في طور النمو تستفيد من النقد لديها بشكل جيد، على الرغم من المخاوف المتزايدة بالسوق.

و. أوجه رفض الاستحواذ وحقوق المساهمين

1. خطط حقوق المساهمين: ندعم بشكل عام المقترحات التي تستلزم موافقة المساهمين أو التصديق على خطط حقوق المساهمين (حبوب السم). عند التصويت على خطط الحقوق أو أوجه رفض الاستحواذ المماثلة، ننظر في كل حالة على حدة، سواء إذا ما أظهرت الشركة مسوغاً للرفض في سياق تعزيز قيمة الأسهم على المدى الطويل، وما إذا كانت أحكام الرفض تتماشى مع مبادئ الحوكمة المقبولة بشكل عام في السوق أم لا (وعلى وجه التحديد، وجود شرط ينص على وجود عرض مناسب يعفي العروض من استيفاء شروط محددة من التعرض للاستحواذ العدائي)، وكذلك السياق المحدد إذا قُدم العرض خلال تقديم عطاء الاستحواذ أو التنافس على السيطرة على الإدارة.

2. متطلبات تصويت الأغلبية الساحقة: نعارض بشكل عام متطلبات تصويت الأغلبية الساحقة لتعديل الميثاق أو اللوائح الداخلية، ما لم تحم الأحكام مساهمي الأقلية عند وجود مساهم كبير. ووفقاً لهذه الرؤية، وفي حالة عدم وجود مساهم كبير، ندعم مقترحات المساهمين المعقولة بتقييد متطلبات تصويت الأغلبية الساحقة. كما أننا نعارض الأحكام التي لا تتيح للمساهمين أي حق في تعديل الميثاق أو اللوائح.

3. حق المساهمين في الدعوة لعقد اجتماع استثنائي: ننظر في مقترحات تعزيز حقوق المساهمين في الدعوة إلى عقد الاجتماعات على أساس كل حالة على حدة. في الشركات الأمريكية ذات رأس المال الكبير، ندعم بشكل عام جهود ترسيخ حق حاملي 10% أو أكثر من الأسهم في الدعوة لعقد اجتماعات استثنائية، ما لم ينص قانون الولاية أو مجلس الإدارة على سياسة أو نظام يحدد تلك الحقوق عند حدود نرى أنها مقبولة.

4. حقوق الموافقة الكتابية: في سياق الولايات المتحدة، ندرس المقترحات المتعلقة بحقوق الموافقة الكتابية لحاملي الأسهم على أساس كل حالة على حدة.

5. إعادة التأسيس: ننظر في مقترحات الإدارة والمساهمين لإعادة التأسيس في ولاية قضائية مختلفة على أساس كل حالة على حدة. ونعارض مثل هذه المقترحات إذا رأينا أن الهدف الرئيسي منها هو الاستفادة من القوانين أو السوابق القضائية التي تقلل من حقوق المساهمين.

6. شرط مضاد للتمييز بين المساهمين: ندعم المقترحات المتعلقة باعتماد شرط مضاد للتمييز بين المساهمين، بشرط أن: (1) يحدد المقترح التمييز بين المساهمين. (2) يحظر المقترح عروض إعادة الشراء للمساهمين من أصحاب الأسهم الكبيرة (أي حاملي 1% على الأقل من الأسهم الحالية، أو مقدار أكبر في بعض الحالات) التي لم تُطرح لجميع المساهمين، أو لم يوافق عليها المساهمون غير المهتمين. (3) ألا يحتوي المقترح على تدابير لرفض الاستحواذ أو أحكام أخرى تقيّد حقوق المساهمين.

7. المقترحات المُجمعة: يجوز لنا النظر في رفض أو الامتناع عن التصويت بشأن المقترحات إذا كانت هناك مسائل متفرقة يجري تناولها وتُعرض للتصويت مرة واحدة.

ز. مراجعو الحسابات

ندعم بشكل عام مقترحات الإدارة لاختيار مراجعين مستقلين أو التصديق

عليهم. ومع ذلك، قد ننظر في رفض هذه المقترحات فيما يتعلق بشركات مراجعة الحسابات الحالية إذا كانت الشركة تعاني من مخالفات محاسبية جسيمة، ونعتقد أن تغيير شركة مراجعة الحسابات مناسب، أو إذا كانت الرسوم المدفوعة إلى مراجع الحسابات نظير الخدمات غير المرتبطة بمراجعة الحسابات باهظة. وبشكل عام، لتحديد إذا ما كانت الرسوم غير المتعلقة بمراجعة الحسابات باهظة، يُختَبَر 50% (أي يجب أن تكون رسوم الخدمات غير المرتبطة بمراجعة الحسابات أقل من 50% من إجمالي الرسوم المدفوعة لمراجع الحسابات). نصوت بشكل عام ضد المقترحات التي تطالب بتعويض مراجعي الحسابات.

ح. مكافآت المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة

1. ندعم بشكل عام ما يأتي:

- مقترحات لخطط تعويض الموظفين عن الأسهم وخطط الملكية الأخرى للموظفين، بشرط ألا يتضمّن بحثنا أن الموافقة على الخطة ستكون ضد مصلحة المساهمين. وقد تكون هذه الموافقة ضد مصلحة المساهمين إذا سمحت بالإفراط في التخفيف من القيمة وتكلفة المساهمين، لا سيما في سياق الاستخدام المرتفع ("معدل الأداء المالي") لتعويضات حقوق الملكية في الماضي القريب، أو في حال وجود أحكام أو تصميم خطة يمكن رفضها.

- المقترحات المرتبطة بالرسوم المفروضة على أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، بشرط ألا تكون المبالغ مبالغاً فيها مقارنةً بالشركات الأخرى في الدولة ذاتها أو المجال، وبشرط أن يكون الهيكل مناسباً في سياق السوق. في حين يُعد التعويض القائم على الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة الخارجيين إيجابياً إذا كان معتدلاً ومنظماً بشكل مناسب، إلا أننا نشعر بالقلق بشأن مكافآت خيارات الأسهم الكبيرة أو المكافآت الأخرى التي تستند إلى أداء أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، فضلاً عن الأحكام التي يمكن أن تؤدي إلى مصادرة كبيرة للقيمة بناءً على قرار عضو مجلس الإدارة بالاستقالة من مجلس الإدارة (وقد تؤدي هذه المصادرة إلى تقويض استقلالية عضو مجلس الإدارة).

- المقترحات الخاصة بخطط شراء أسهم الموظفين التي تتيح خصومات، ولكن فقط بالنسبة إلى المنح التي تمثل جزءاً من خطط الموظفين واسعة النطاق، بما في ذلك جميع الموظفين غير التنفيذيين، وإذا كانت الخصومات تقتصر على معايير السوق المعقولة أو أقل.

- المقترحات الخاصة بوضع خطط إنهاء الخدمة وتقاعد الموظفين، بشرط ألا تشير أبحاثنا إلى أن الموافقة على الخطة ستكون ضد مصلحة المساهمين.

2. نرفض بشكل عام مكافآت وخطط التقاعد لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومراجع الحسابات القانونيين المستقلين.

3. في سياق الولايات المتحدة، نصوت بشكل عام ضد مقترحات المساهمين التي تستلزم موافقة المساهمين على جميع اتفاقيات إنهاء الخدمة، لكننا ندعم بشكل عام المقترحات التي تتطلب موافقة المساهمين على الاتفاقيات التي تتجاوز ثلاثة أضعاف التعويض السنوي (الراتب والمكافأة) أو المقترحات التي تتطلب من الشركات اعتماد بند يقضي بحصول المسؤول التنفيذي على منح معجلة من مكافآت الأسهم في حالة تغيير الإدارة وإنهاء عمل المسؤول التنفيذي. نرفض بشكل عام مقترحات المساهمين التي من شأنها أن تضع

الاجتماعية والبيئية المحددة المقترح في قيم المساهمين. عند مراجعة المقترحات المتعلقة بتلك القضايا، يمكن أن تدرس فرق الاستثمار الأهمية المالية، بما في ذلك تعرض الشركة للمخاطر أو الفرص، وإدارة تلك القضايا والإفصاحات الحالية للشركة. وعند تقييم المقترحات وتحديد أولوياتها، ننظر بعناية في الأهمية المالية المحتملة للقضايا، علاوة على القطاع والمنطقة الجغرافية التي تعمل فيها الشركة. كما ننظر في التوضيحات التي تقدمها الشركات، حيث يمكنها أن تحيد عن أفضل الممارسات لتقييم ملاءمة التدابير المتخذة وكفائتها. يمكن أن تسعى فرق الاستثمار للموازنة بين المخاوف المتعلقة بالسمعة والمخاطر التشغيلية والتفاضل والمخاطر الأخرى التي تكمن وراء المقترح وبين تكاليف التنفيذ، مع مراعاة الامتيازات المناسبة للمساهمين والإدارة. وقد تحجم فرق الاستثمار عن التصويت على المقترحات التي ليس لها تأثير مالي يمكن تحديده بسهولة في قيمة أسهم المساهمين، وقد تعارض المقترحات التي تتداخل بشكل مفرط مع صلاحيات الإدارة و/أو تقدير مجلس الإدارة. وبشكل عام، قد تصوت فرق الاستثمار ضد المقترحات التي تتطلب تقارير أو إجراءات تعتقد أنها مكررة، أو مرتبطة بمسائل لا يرى فريق الاستثمار أنها مهمة للأعمال أو ستؤدي إلى فرض تكاليف زائدة أو غير ضرورية. كما ننظر في المقترحات المتعلقة بمخاطر الاستدامة والفرص والآثار على أساس كل حالة على حدة، لكننا ندعم بشكل عام المقترحات التي تسعى إلى تعزيز الإفصاح المفيد. ونركز على فهم أعمال الشركة والسياق التجاري، ونذكر أنه لا يوجد نمط واحد يمكن تطبيقه على جميع الشركات.

القضايا البيئية:

ندعم بشكل عام المقترحات التي من شأنها، حال تنفيذها، أن تعزز الإفصاح المفيد بشأن المناخ والتنوع البيئي والمخاطر البيئية الأخرى، مثل الإفصاحات التي تتوافق مع مجلس معايير محاسبة الاستدامة وفريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ بالنسبة إلى الشركات التي قد تكون هذه القضايا مهمة لها من الناحية المالية. وندعم أيضًا بشكل عام المقترحات التي تهدف إلى ضمان تواصل الشركات بشكل موثوق بشأن الالتزامات بضمن إدارة المخاطر التي تهدد السمعة. وعلى هذا المنوال، ندعم بشكل عام المقترحات التي تشجع الشركات على تطبيق أهداف تستند إلى العلم تم التحقق من صحتها بشكل مستقل لضمان توافق مقدار الانبعاثات مع اتفاقية باريس بشأن المناخ، والتي يُفترض أن تساعد الشركات بشكل نهائي على إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ على المدى الطويل بطريقة موثوقة. سندعم بشكل عام المقترحات المعقولة لتقليل الآثار البيئية الضارة وتحسين البصمة البيئية العامة للشركة، بما في ذلك أي تهديدات للتنوع البيئي في المناطق الحساسة بيئيًا. كما سندعم أيضًا بشكل عام المقترحات التي تطلب من الشركات الإبلاغ عن الممارسات البيئية والسياسات والآثار المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المخاطر الصحية والأضرار البيئية الناجمة عن عمليات التشغيل، وتأثير الالتزامات البيئية في قيمة أسهم المساهمين.

القضايا الاجتماعية:

ندعم بشكل عام المقترحات التي من شأنها، حال تنفيذها، أن تعزز الإفصاح المفيد عن الموظفين وتنوع مجلس الإدارة، بما في ذلك الجنس والعرق والعوامل الأخرى، في الشركات التي يمكن أن ترى فرق الاستثمار بها هذه القضايا مهمة من الناحية المالية. كما ننظر في المقترحات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية الأخرى على أساس كل حالة على حدة، لكننا ندعم بشكل عام المقترحات التي:

سقفًا تعسفيًا للأجور. ننظر في مقترحات المساهمين على أساس كل حالة على حدة، والتي تسعى إلى تقييد خطط التقاعد التكميلية للمسؤولين التنفيذيين، لكننا ندعم مقترحات المساهمين هذه إذا رأينا أن خطط التقاعد تلك مُبالغ بها.

4. سوف تُقيّم مقترحات المساهمين التي تدعو إلى وضع نماذج أقوى و/أو خاصة للأجور مقابل الأداء على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة مزايا المقترح الفردي في سياق الشركة المحددة وأسواق العمل الخاصة بها، وكذلك الممارسات السابقة والحالية للشركة. وفي حين أننا ندعم بشكل عام تأكيد المكونات طويلة الأجل لأجور مسؤولي الإدارة التنفيذية العليا وربط الأجور بشكل قوي بالأداء، فإننا نراعي عدة عوامل، بما في ذلك ما إذا كان المقترح تقيديًا أكثر من اللازم، وأثر المقترح، حال تنفيذه على النحو المكتوب، على تعيين الموظفين والإبقاء عليهم.

5. ندعم بشكل عام المقترحات التي تدعو إلى توجيهات معقولة لكبار المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة بشأن ملكية الأسهم ومتطلبات حيازة الأسهم المكتسبة في برامج تعويضات الأسهم للمسؤولين التنفيذيين.

6. ندعم بشكل عام مقترحات المساهمين بشأن أحكام "حق استرداد الأموال" المعقولة، والتي تتيح للشركة استرداد مكافآت مسؤولي الإدارة التنفيذية العليا إلى الحد الذي كانت تستند فيه إلى تحقيق المعايير المالية لم يتم الوفاء بها بالفعل في ضوء التعديلات اللاحقة.

7. يُنظر في مقترحات الإدارة بشكل فعال لإعادة تسعير خيارات الأسهم على أساس كل حالة على حدة. وتشمل الاعتبارات أسباب الشركة ومبررات إعادة التسعير والوضع التنافسي للشركة، وإذا ما كان قد استُبعد كبار المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة الخارجيون، والتكلفة المحتملة للمساهمين، سواء كانت إعادة التسعير أو تبادل الأسهم على أساس القيمة مقابل القيمة، وما إذا كانت متطلبات الاستحقاق سوف تُمدد أم لا.

8. التصويت على مكافآت التنفيذيين: ننظر في المقترحات المرتبطة بالتصويت الاستشاري على مكافآت التنفيذيين على أساس كل حالة على حدة.

وتشمل الاعتبارات مراجعة العلاقة بين الأداء وأجر المسؤول التنفيذي استنادًا إلى اتجاهات التشغيل، وإجمالي عائد المساهمين على مدار فترات أداء متعددة. علاوة على ذلك، نراجع هيكل الأجور وممارسات الأجور الضعيفة المحتملة، بما في ذلك الحجم النسبي للأجور ومنح المكافآت التقديرية، وإجمالي الزيادات لدفع الضرائب، وسمات تغيير الإدارة والمساواة الداخلية في الأجور، وبناء مجموعة الأقران. وبصفتنا مستثمرين على المدى الطويل، فإننا ندعم سياسات الأجور التي تتوافق مع عوائد المساهمين على المدى الطويل.

1. القضايا الاجتماعية والبيئية

يقدم المساهمون في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأسواق الأخرى مقترحات تشجع على إجراء تغييرات في إفصاح الشركة وممارساتها المرتبطة بمسائل اجتماعية وبيئية محددة. يمكن أن تؤثر القضايا الاجتماعية والبيئية ذات الصلة، بما في ذلك الآثار السلبية الرئيسية للاستدامة، في المخاطر والعائدات على المدى البعيد. ومن ثم، قد تدرس فرق الاستثمار كيفية التصويت على المقترحات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية على أساس كل حالة على حدة من خلال تحديد مدى إمكانية تأثير القضايا

و"المجموعة الاستشارية" التصويت بجميع أسهم الصندوق مفتوح رأس المال أو الصندوق مغلق رأس المال التي يحتفظ بها الصندوق و"المجموعة الاستشارية" بنفس نسب أصوات المساهمين الآخرين بصندوق مفتوح رأس المال أو صندوق مغلق رأس المال.

نظرًا إلى أن شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار و"إيتون فانس"، بشكل عام، تعد جزءًا من "المجموعة الاستشارية" ذاتها، فإن "صندوق الاستحواد" الخاص بشركة إيتون فانس الذي يلزم أن يمثل لشروط التصويت المنصوص عليها في القاعدة 4-1د12 قد ينطوي على شروط تصويت لصندوق مورغان ستانلي الذي يُستثمر في الصندوق مفتوح رأس المال أو الصندوق مغلق رأس المال مثل "صندوق الاستحواد" الخاص بشركة إيتون فانس. وسوف تُخَطَّر اللجنة بالامتثال إذا فُعلت الشروط الخاصة بحيازة صندوق مفتوح رأس المال أو صندوق مغلق رأس المال خاص في صندوق مورغان ستانلي. وفي حالة تفعيل شروط التصويت في القاعدة 4-1د12، يُرجى الرجوع إلى سياسة الاستثمار للصناديق الرئيسية في "مورغان ستانلي" للحصول على معلومات محددة عن متطلبات واستثناءات التصويت في القاعدة 4-1د12.

2. إدارة السياسة

تتولى لجنة مراجعة الوكلاء في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار ("اللجنة") المسؤولية العامة عن السياسة. وتتألف اللجنة من خبراء الاستثمار الذين يمثلون ضوابط الاستثمار المختلفة والمواقع الجغرافية لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، ويرأسها مدير "فريق الإشراف العالمي". ولأن التصويت بالوكالة يمثل مسؤولية استثمارية، وقد يؤثر في قيمة المساهمين، وبسبب معرفة الشركات والأسواق علاوة على فهم أهداف عملائهم؛ فإن مديري المحافظ وغيرهم من موظفي الاستثمار يؤدون دورًا رئيسيًا في التصويت بالوكالة، وتتحمل فرق الاستثمارات المسؤولية عن القرارات بشأن أصوات الوكلاء، وكذلك التشاور مع فريق الإشراف العالمي، حسب الاقتضاء. يدير فريق الإشراف العالمي السياسة وينفذها، علاوة على مراقبة الخدمات التي تقدمها شركات الاستشارات للوكلاء ومشاركات الوكلاء الخارجيين ومقدمي الأبحاث الآخرين الذين يُستعان بهم في عملية التصويت بالوكالة. كما يُشار أدناه، تتبع بعض صناديق النقد المتداول سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة الخاصة بشركة كالفيرت، التي تديرها إدارة المشاركة والتصويت بالوكالة وتشرف عليها لجنة المشاركة والتصويت بالوكالة في شركة كالفيرت. ويراقب فريق الإشراف العالمي بشكل دوري التصويت بالوكالة في شركة كالفيرت فيما يتعلق بالأسهم التي تحتفظ بها صناديق النقد المتداول.

يكون مدير فريق الإشراف العالمي مسؤولاً عن تحديد القضايا التي تتطلب إجراء مداوات باللجنة أو التصديق عليها. يتولى فريق الإشراف العالمي، الذي يعمل بمشورة فرق الاستثمار، المسؤولية عن التصويت على البنود الروتينية والمسائل التي يمكن معالجتها بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية للسياسة. كما أن فريق الإشراف العالمي مسؤول عن التصويت عن كل حالة على حدة، حيث تعرض المبادئ التوجيهية والسوابق إرشادات مناسبة.

قد تُجري اللجنة مراجعات دورية، ويمكنها تعديل السياسة حسب الاقتضاء، وإعداد وتوجيه أوضاع التصويت بما يتوافق مع معايير وكالة العميل عقب التشاور والحصول على الموافقة من فرق الاستثمار.

يجوز لفريق الإشراف العالمي وأعضاء اللجنة مراعاة توصيات مقدمي الأبحاث

• تسعى إلى تعزيز الإفصاح أو التحسينات المفيدة بشأن القضايا المهمة مثل مخاطر حقوق الإنسان وإدارة سلسلة الإمداد والتوريد وسلامة مكان العمل وإدارة رأس المال البشري والمساواة في الأجور بما يتوافق مع القواعد المحلية.

• تشجع السياسات العامة للقضاء على العنف القائم على الجنس والأشكال الأخرى للمضايقات في أماكن العمل.

• تتطلب الإفصاح عن سياسات التنوع ذات الصلة وبيانات تنوع القوى العاملة المفيدة، بما في ذلك بيانات لجنة تكافؤ فرص العمل (EEO-1).

كما ننظر في المقترحات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية الأخرى على أساس كل حالة على حدة، لكننا ندعم بشكل عام المقترحات التي تسعى إلى تعزيز مستوى الشفافية في الإفصاحات بشأن إدارة سلسلة التوريد، لا سيما في الحالات التي تمثل مخاطر جوهرية من الناحية المالية.

قد ننظر في حجم الدعم إذا كانت لدينا مخاوف كبيرة فيما يتعلق بمشاركة/ معالجة إحدى الشركات لانتهك الاتفاقيات العالمية، مثل مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، ومعايير العمل والممارسات الخاطئة المتعلقة بالبيئة والأعمال.

ي. أموال الصناديق

تستثمر بعض صناديق شركة مورغان ستانلي، التي تنصح بها إحدى الشركات التابعة، في صناديق أخرى تابعة للشركة نفسها. وإذا كان هناك اجتماع مساهمين للصندوق الأساسي، فمن أجل تجنب أي تضارب محتمل في المصالح، فسوف يجري التصويت على هذه المقترحات بالنسبة نفسها التي يجري التصويت عليها من المساهمين الآخرين في الصندوق الأساسي، ما لم تحدد لجنة مراجعة الوكلاء خلاف ذلك. وفي الأسواق التي لا يتوفر فيها تصويت نسبي، لن نصوت في الاجتماع ما لم تحدد لجنة مراجعة الوكلاء خلاف ذلك. تستثمر صناديق شركة مورغان ستانلي الأخرى في صناديق غير تابعة للشركة. في حالة عقد اجتماع مساهمين بصندوق أساسي غير تابع للشركة، وكان صندوق شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار يمتلك أكثر من 25% من حقوق التصويت بالصندوق الأساسي؛ فإن صندوق شركة مورغان ستانلي سيصوت بحقوقه في التصويت في الصندوق الأساسي غير التابع بنفس نسب أصوات المساهمين الآخرين بالصندوق الأساسي إلى أقصى حد ممكن.

شروط التصويت المنصوص عليها في المادة 4-1د12

تحدد القاعدة 4-1د12 الشروط التي يجوز بموجبها للصندوق المُسجَّل ("صندوق الاستحواد") الاستثمار بما يزيد على الحدود القانونية للقسم 12 (د) (1) من قانون عام 1940 (على سبيل المثال: عبر امتلاك أكثر من 3% من إجمالي حصص التصويت القائمة) في صندوق مُسجَّل آخر ("صندوق الأموال المكتسبة"). في حالة استثمار شركة مورغان ستانلي "صندوق الاستحواد" في "صندوق الأموال المكتسبة" اعتمادًا على القاعدة 4-1د12 من قانون عام 1940، وكان صندوق مورغان ستانلي و"مجموعته الاستشارية" (على النحو المحدد في القاعدة 4-1د12) يحتفظان بأكثر من: (1) 25% من إجمالي حصص التصويت القائمة بصندوق خاص مفتوح رأس المال (بما في ذلك صناديق المؤشرات المتداولة)، أو (2) 10% من إجمالي حصص التصويت القائمة بصندوق خاص مغلق رأس المال، فيكون مطلوبًا من مورغان ستانلي "الصندوق المستحوذ"

وأبحاثهم كذلك، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى ذات صلة قد يطلبونها أو يتلقونها، بما في ذلك تعليقات وأبحاث مدير المحفظة و/أو المحلل حسب الاقتضاء. وبصورة عامة، سيجري التصويت على الوكالات المرتبطة بالأسهم المُحتفظ بها في حسابات العملاء المُدارة وفقاً لاستراتيجيات كمية أو المؤشرات أو الاستراتيجيات الشبيهة بالمؤشرات ("استراتيجيات المؤشرات") بطريقة التصويت نفسها في الحسابات المُدارة بشكل نشط، ما لم تختلف المصالح الاقتصادية أو المبادئ التوجيهية للاستثمارات بالحسابات. ونظراً إلى أن الحسابات المُدارة باستخدام استراتيجيات المؤشر تُدار بشكل سلبي، فربما لا تتوفر الأبحاث من مديري المحافظ و/أو المحللين ذوي الصلة بالأسهم المُحتفظ بها في هذه الحسابات. وإذا احتُفظ بالأسهم المتأثرة فقط في الحسابات المُدارة وفقاً لاستراتيجيات المؤشر، وكانت الوكالة مرتبطة بمسألة لم ترد في هذه السياسة؛ فإن فريق الإشراف العالمي سينظر في جميع المعلومات المتاحة من مقدمي الأبحاث، وكذلك إلى مدى أهمية الأرصدة المُحتفظ بها من مديري المحافظ و/أو المحللين.

أ. إجراءات اللجنة

تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر على الأقل، وتراجع وتدرس التغييرات التي تطرأ على السياسة على الأقل كل عام. تراجع اللجنة القضايا المستجدة، حسب الاقتضاء، وفق طلب فريق الإشراف العالمي.

ب. تضارب المصالح الجسيم

بالإضافة إلى الإجراءات التي نوقشت أعلاه، إذا رأى مدير فريق الإشراف العالمي أن مسألة ما تمثل تضارب مصالح جسيماً، فيجوز لمدير الفريق أن يطلب من لجنة خاصة ("اللجنة الخاصة") إجراء مراجعة والتوصية بمسار إجراءات فيما يتعلق بهذا التضارب.

قد يظهر تضارب المصالح الجسيم المحتمل في الحالات الآتية، من بين حالات أخرى:

1. أن تكون جهة الإصدار التي تطلب التصويت عميلاً لدى شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار أو شركة تابعة لها، وأن يكون التصويت على مسألة تؤثر بشكل جوهري في جهة الإصدار.

2. ارتباط الوكيل بالأسهم العادية لشركة مورغان ستانلي أو أسهم أخرى تصدرها شركة مورغان ستانلي أو إحدى الشركات التابعة لها، إلا إذا استُخدم التصويت المماثل، كما هو الحال مع صناديق شركة مورغان ستانلي، على النحو الموضح هنا.

3. وجود مصلحة مالية جوهرية لشركة مورغان ستانلي في المسألة المعروضة للتصويت (مثل العمل كمستشار مالي لطرف في عملية الاندماج أو الاستحواذ التي ستحصل شركة مورغان ستانلي منه على رسوم نجاح حال إتمام هذه العملية).

4. عمل أحد أعضاء مجلس إدارة مورغان ستانلي المستقلين أو أحد مديري صناديق شركة مورغان ستانلي في مجلس الإدارة، أو ترشح لعضوية مجلس إدارة شركة يمتلكها أحد صناديق شركة مورغان ستانلي أو إحدى الشركات التابعة لها.

إذا رأى مدير فريق الإشراف العالمي أن هذه المسألة تمثل تضارب مصالح

جسيماً محتملاً، استناداً إلى الحقائق والوقائع، فسوف تُعالج المسألة على النحو الآتي:

1. إذا كانت المسألة تتعلق بموضوع يُناقش في هذه السياسة، فسيجري التصويت على المقترح وفقاً لهذه السياسة.

2. وإذا لم تُناقش المسألة في هذه السياسة، أو إذا كانت السياسة تنص على إنه سببت في المسألة على أساس كل حالة على حدة، فسيجري التصويت على المقترح بطريقة تتوافق مع عمل مقدمي الأبحاث، شريطة أن يعرض مقدمو الأبحاث الذين استُشيروا التوصية ذاتها، ولا يعترض مدير المحفظة على هذا التصويت، ويجري التصويت وفقاً لمعايير وكلاء العميل في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار.

3. إذا اختلفت توصيات مقدمي الأبحاث، يحيل مدير فريق الإشراف العالمي المسألة إلى لجنة خاصة للتصويت على المقترح حسب الاقتضاء.

تتألف أي لجنة خاصة من مدير فريق الإشراف العالمي، واثنين على الأقل من مديري المحافظ (ويُفضل أن يكونوا أعضاءً في اللجنة)، على النحو الذي توافق عليه اللجنة.

يجوز لمدير فريق الإشراف العالمي طلب المشاركة دون الحصول على حق التصويت من المستشار العام لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار أو من ينوب عنه ومدير الالتزام أو من ينوب عنه. وعلاوة على الأبحاث المقدمة من مقدمي الأبحاث، يجوز للجنة الخاصة طلب تحليل من خبراء الاستثمار التابعين لشركة مورغان ستانلي ومن مصادر خارجية بالقدر الذي تراه اللجنة مناسباً.

ج. الإبلاغ بقرارات التصويت بالوكالة

يتولى فريق الإشراف العالمي توثيق جميع قرارات وإجراءات اللجنة واللجنة الخاصة، ويحتفظ فريق الإشراف العالمي بهذا التوثيق لمدة ست سنوات على الأقل. وإلى الحد الذي تتعلق به هذه القرارات بالأسهم التي يحتفظ بها صندوق مورغان ستانلي، فسوف يُبلغ فريق الإشراف العالمي القرارات لمجلس أمناء/مديري هذه الصناديق المعنيين ("المجلس") في اجتماع مجلس الإدارة التالي في موعده المحدد. سيتضمن التقرير معلومات تتعلق بالقرارات المُتخذة خلال آخر ربع سنة ميلادية يسبق اجتماع مجلس الإدارة.

علاوة على ذلك، وبقدر ارتباط قرارات وإجراءات اللجنة واللجنة الخاصة بالأسهم المُحتفظ بها في أداة استثمارية أخرى مُجمعة، يبلغ فريق الإشراف العالمي مجلس الإدارة المعني بالأداة الاستثمارية المُجمعة بتلك القرارات. تقدم شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار على الفور نسخة من هذه السياسة لأي عميل يطلبها.

كما تقدم شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار على الفور، بناء على طلب العميل، تقريراً يوضح كيفية تصويت الوكلاء فيما يتعلق بالأسهم المُحتفظ بها في حساب ذلك العميل.

تتولى إدارة الشؤون القانونية في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار مع فريق الإشراف العالمي وإدارة تقنية المعلومات بفريق الإشراف العالمي لإعداد تقارير صندوق مورغان ستانلي ومع فريق الاستثمار في "إيه أي بي" لإعداد تقارير الصندوق مغلق رأس المال في "إيه أي بي" بموجب القانون رقم (40)؛ المسؤولية عن تعبئة نموذج N-PX السنوي نيابةً عن صندوق مورغان ستانلي والصندوق

المعلومات العالمية ملحق الاحتفاظ الرئيسي بشركة مورغان ستانلي، والذي يشمل فئات السجلات المختلفة وفترات الاحتفاظ ذات الصلة على أساس عالمي.

مغلق رأس المال في "إيه آي بي" بموجب القانون رقم (40) الذي يلزم إجراء هذه التعبئة، مع توضيح تصويت جميع الوكلاء فيما يتعلق بحيازة كل صندوق من هذه الصناديق.

4. الاحتفاظ بالتصويت بالوكالة المُسند إلى جهات خارجية والرقابة عليه

تتبع بعض صناديق النقد المتداول بشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة الخاصة بشركة كاليفيرت ريسيرش أند مانجمنت ("كاليفيرت")، وإرشادات التصويت بالوكالة العالمية المنصوص عليها في الملحق (أ) من سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة بشركة كاليفيرت. وتستمر رقابة شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار على نشاط شركة كاليفيرت فيما يتعلق بالتصويت بالوكالة وفق القانون رقم (40) الخاص بسياسة الرقابة على الموردين ومقدمي الخدمات للصندوق.

كما تحتفظ شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بسجلات التصويت على بنود جدول الأعمال في اجتماعات الشركة في قاعدة بيانات يمكن البحث فيها على موقعها الإلكتروني لمدة 12 شهرًا.

وعلاوة على ذلك، تتيح شركة إنستيتوشنال شير هولدر سيرفيس إجراء التصويت وإعداد التقارير وخدمات حفظ السجلات لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار.

5. بيان السياسة

د. الحفاظ على شركات الاستشارات بالوكالة والرقابة عليها

تنطبق السياسة، فيما يتعلق بالأوراق المالية المُحتفظ بها في حسابات العملاء، على كيانات شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار التي تقدم خدمات إدارة الاستثمار التقديرية، والتي يمكن لكيانات شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار التصويت بالوكالة عليها. لأغراض هذه السياسة، يجب على العملاء تضمين: شركات الاستثمارات المُسجلة لدى مورغان ستانلي الولايات المتحدة، وأدوات الاستثمار المُجمعة الأخرى لدى "مورغان ستانلي"، والحسابات المُدارة بشكل منفصل في شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار (بما في ذلك حسابات عملاء ضمان دخل التقاعد للموظفين "ERISA" والعملاء المكافئين لهؤلاء العملاء). وخضعت هذه السياسة للمراجعة والتحديث حسب الاقتضاء لمعالجة المشكلات والمعايير الجديدة والمتغيرة المتعلقة بالتصويت بالوكالة.

تُعد شركة إنستيتوشنال شير هولدر سيرفيس ("ISS") وشركة جلاس لويس (بالإضافة إلى المقدمين الآخرين للأبحاث بالوكالة الذين قد نحتفظ بهم من وقت إلى آخر، "مقدمو الأبحاث") جهات استشارية مستقلة مختصة في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المتعلقة بالوكالة على المستوى الائتماني لمديري الاستثمارات المؤسسي والجهات الراعية للخطط والأوصياء والاستشاريين والمستثمرين الآخرين من المؤسسات. وتشمل الخدمات المقدمة إجراء الأبحاث المتعمقة وتحليل جهات الطرح العامة والاحتفاظ بالسجلات وتجهيز بطاقات الاقتراع وتقديم التوصيات المتعلقة بالتصويت.

ولتسهيل عملية التصويت بالوكالة، احتفظت شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بمقدمي الأبحاث لتقديم تقارير على مستوى الشركة تلخص عناصر البيانات الرئيسية الواردة في بيان وكالة جهة الطرح. وعلى الرغم من معرفتنا بتوصيات التصويت المدرجة في التقارير على مستوى الشركة الصادرة عن مقدمي الأبحاث، فإن هذه التوصيات لا تمثل مدخلات لتصويتنا ولا لأي تصويت محتفل سبق توفير المدخلات له استنادًا إلى بحث مقدمي الأبحاث، تصويت شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار لجميع الوكلاء استنادًا إلى سياستها في التصويت للوكلاء والتشاور مع فرق الاستثمار وبما يخدم المصالح الفضلى لكل عميل. وعلاوة على الأبحاث، تعمل شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار مع شركة إنستيتوشنال شير هولدر سيرفيس لتنفيذ التصويت وإعداد التقارير وخدمات الاحتفاظ بالسجلات.

تبذل الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار أقصى جهودها للتصويت نيابةً عن الوكلاء كجزء من صلاحيتها لإدارة أصول الحساب والحصول عليها والتصرف فيها.

وكجزء من الإشراف المستمر لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار على مقدمي الأبحاث، تجري شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار العناية الواجبة الدورية على مقدمي الأبحاث. وتشمل مواضيع المراجعة، على سبيل المثال لا الحصر: أوجه تضارب المصالح، ومنهجيات إعداد السياسات والتوصيات المتعلقة بالتصويت والموارد.

3. الاحتفاظ بالسجلات

يُحتفظ بالسجلات وفقًا لسياسة إدارة المعلومات العامة لدى مورغان ستانلي، والتي توضح المعايير والإجراءات العامة على مستوى الشركة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الرسمية والتعامل معها والتخلص منها، وغيرها من المعلومات ذات الأهمية القانونية أو التشغيلية. تتضمن سياسة إدارة

• فيما يتعلق بشركات الاستثمار المُسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي ترعاها أو تديرها أو تُقدم لها استشارات من إحدى الشركات التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار ("صناديق مورغان ستانلي")؛ تصوت كل شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بالوكالة بموجب هذه السياسة وفقًا للصلاحية الممنوحة لها بموجب اتفاقية استشارات الاستثمار المعمول بها، أو في غياب هذه السلطة، على النحو المصرح به من مجلس إدارة/ أمناء صناديق مورغان ستانلي.

• بالنسبة إلى أدوات الاستثمار المُجمعة الأخرى (مثل مشاريع الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للنقل)، تصوت كل شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بالوكالة بموجب هذه السياسة وفقًا للصلاحية الممنوحة لها بموجب اتفاقية استشارات الاستثمار المعمول بها، أو في غياب هذه السلطة، على النحو المصرح به من الجهة التنظيمية ذات الصلة.

• بالنسبة إلى الحسابات المُدارة بشكل منفصل (بما في ذلك حسابات عملاء ضمان دخل التقاعد للموظفين وحسابات العملاء المكافئين لهم)، تصوت كل شركة تابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بالوكالة بموجب هذه السياسة وفقًا للسلطة الممنوحة بموجب اتفاقية الاستشارات

(4) الحسابات غير التقديرية المعروضة فيما يتعلق بخدمات حلول المحفظة الاستشارية المخصصة في "إيه أي بي". وبشكل عام، تتبع شركة "إيه أي بي" الإرشادات المنصوص عليها في القسم الثاني من سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة بشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار. ولا ينبغي اتباع الإرشادات بالقدر الذي لا تقدم خلاله هذه الإرشادات توجيهًا محددًا، أو ترى شركة إيه أي بي أن ذلك يتسق مع معايير وكالة العملاء، وتفوض لجنة مراجعة الوكلاء صلاحيات التصويت للتصويت على الأسهم المُحتفظ بها في حسابات تديرها شركة إيه أي بي إلى فريق الاستثمار في صناديق التحوط أو فريق الاستثمار في الأسواق الخاصة أو فريق حلول المحفظة التابع لشركة إيه أي بي. ويُعرض ملخص القرارات التي تتخذها فرق الاستثمار المعنية على لجنة مراجعة الوكلاء لإعلامها بها في الاجتماع التالي المقرر للجنة مراجعة الوكلاء.

وفي بعض الحالات يجوز لشركة إيه أي بي الامتناع عن تحديد (أو التوصية) بكيفية التصويت للوكلاء (ومن ثم الامتناع عن التصويت لهذا الوكيل أو التوصية بكيفية التصويت لهذا الوكيل)، مثل الحالات التي لا تبرز فيها التكلفة المتوقعة لمنح العناية الواجبة للوكيل المزايا المحتملة للحسابات المتأثرة التي قد تنتج عن اعتماد الإجراء ذي الصلة أو رفضه (حسبما يقتضي الحال).

التنازل عن حقوق التصويت

يجوز لشركة إيه أي بي لأسباب تنظيمية: (1) الاستثمار في فئة من فئات الأسهم في صندوق أساسي ("الصندوق") والتي لا تنص على حقوق التصويت. (2) التنازل عن 100% من حقوق التصويت فيما يتعلق بما يأتي:

1. أي حقوق تتعلق بعزل أو استبدال عضو مجلس الإدارة أو الشريك العام أو العضو الإداري، أو أي شخص آخر بصفته المماثلة لصالح الصندوق أو نيابة عنه (و يُشار إلى كل شخص منهم منفردًا بـ "الشخص المُعين"، وبشكل جماعي بـ "الأشخاص المُعينين")، وقد تشمل هذه الحقوق، على سبيل المثال لا الحصر، التصويت على انتخاب أو عزل شخص مُعين في حالة وفاة هذا الشخص أو حدوث إعاقة له أو إعساره أو إفلاسه أو عدم أهليته، أو أي حدث آخر يتطلب تصويت حاملي الأسهم بالصندوق على عزل الشخص المُعين أو استبداله.

2. أي حقوق تتعلق بقرار تجديد أو حل أو تصفية أو إنهاء أو استمرار الصندوق، والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر: التصويت على التجديد أو الحل أو التصفية أو الإنهاء أو استمرار عمل الصندوق عند وقوع حدث مذكور في الوثائق التنظيمية للصندوق، بشرط إنه إذا كانت الوثائق التنظيمية للصندوق تتطلب موافقة الشريك العام بالصندوق أو مديره، حسبما يقتضي الحال، لإنهاء عمل الصندوق أو استمراره، فإنه يجوز لشركة إيه أي بي ممارسة حقوق التصويت فيما يتعلق بهذه المسألة

• الاستثمارية أو اتفاقية إدارة الاستثمار المعمول بها. وإذا كانت الشركة التابعة لشركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار تتمتع بصلاحيات التصويت بالوكالة نيابة عن عملاء ضمان دخل تقاعد الموظفين والعملاء المكافئين لهم، فيجب أن تلتزم الشركة التابعة لها بذلك وفقًا للواجبات الائتمانية بموجب ضمان دخل تقاعد الموظفين (وقانون الإيرادات الداخلية).

• في حالات محددة، يجوز للعميل أو الوصي الاحتفاظ بسلطة التصويت بالوكالة لنفسه أو لطرف خارجي، أو قد يتيح لإحدى الشركات التابعة بيان سياسة التصويت بالوكالة، على أن تمتثل الشركة التابعة لسياسة العميل.

• سوف تتبع بعض صناديق المؤشرات المتداولة إرشادات التصويت بالوكالة العالمية بشركة كاليفيرت المنصوص عليها في الملحق (أ) من سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة لشركة كاليفيرت، ولا تنطبق إرشادات التصويت بالوكالة التي نوقشت أدناه على هذه الصناديق. انظر الملحق (أ) للاطلاع على سياسة وإجراءات التصويت بالوكالة لشركة كاليفيرت لمعرفة وإجراء مناقشة عامة حول إرشادات التصويت بالوكالة التي تخضع لها صناديق المؤشرات المتداولة.

لا يجوز للشركة التابعة التصويت بالوكالة ما لم تصرح اتفاقية الاستشارات الاستثمارية أو إدارة الاستثمار بشكل صريح للشركة التابعة بالتصويت بالوكالة.

وعلاوة على وكلاء التصويت في شركات المحفظة، تشارك شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار بشكل روتيني، وفي بعض الحالات قد تكلف طرفًا خارجيًا، في إدارة أو مجلس إدارة الشركات التي نستثمر فيها بشأن مجموعة من المسائل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وتمثل الحوكمة واجهة أو وكالة للإدارة وجودة لمجلس الإدارة. تعمل شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار مع الشركات التي لديها فيها صلاحية كبيرة أو التي يكون فيها المسائل المتعلقة بالتصويت جوهرية، أو إذا كنا نرى أن بإمكاننا إحداث تأثير إيجابي في هيكل الحوكمة. تتيح لنا عملية إشراك شركة مورغان ستانلي لإدارة الاستثمار، من خلال التواصل الخاص مع الشركات، فهم هيكل الحوكمة في الشركات المُستثمر بها، وكذلك إبلاغ قراراتنا التصويتية بصورة أفضل. وفي بعض الحالات، يجوز للعميل أو وكيله تقديم سياسة التصويت بالوكالة لإحدى الشركات التابعة. وفي هذه الحالات، يجب على الشركة التابعة أن تلتزم بسياسة العميل.

الملحق (أ)

ينطبق الملحق (أ) على الحسابات الآتية التي تديرها شركة مورغان ستانلي إيه أي بي (Morgan Stanley AIP)، وهي (1) الصناديق مُغلقة رأس المال المُسجلة وفق قانون شركات الاستثمار لعام 1940، بصيغته المعدلة. (2) الحسابات التقديرية المستقلة. (3) الصناديق غير المُسجلة.